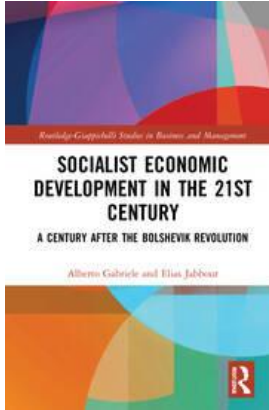




شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في التنمية الاقتصادية



مايكل روبرتس*: التنمية الاقتصادية الاشتراكية – مراجعة *

Alberto Gabriele, Elias Jabbour, **Socialist Economic Development in the 21st Century: A Century after the Bolshevik Revolution** (Routledge, 2020)

ترجمة: مصباح كمال**

شاركت مؤخرًا في ندوة عبر تقنية زوم لمراجعة كتاب جديد بعنوان **التنمية الاقتصادية الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين** لألبرتو غابرييل وإلياس جبور Alberto Gabriele and Elias Jabbour. غابرييل باحث أول في Sbilanciamoci في روما بإيطاليا وإلياس جبور أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد بجامعة ولاية ريو دي جانيرو بالبرازيل.

يمكنك متابعة تعليقات المراجعين (بما في ذلك التعليقات الخاصة بي [including my own](#)) وردود المؤلفين (هنا [here](#)). ولكني أقدم أدناه مراجعة أكثر اعتبارًا للكتاب. في ترويجه للكتاب يكتب الناشر ان غابرييلي وجبور "يقدمان تفسيرًا جديدًا ومتوازنًا ومتجذرًا تاريخيًا لنجاحات وإخفاقات البناء الاقتصادي الاشتراكي طوال القرن الماضي." وكما يقول فرانثيسكو شيتينو Francesco Schettino في مقدمته للكتاب، "في هذا الصدد، من المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه منذ حوالي عام واحد، نشر خبير اقتصادي مشهور عالميًا، برانكو ميلانوفيتش Branko Milanovic، مقالًا في جريدة إيل پاييس El Pais، يجادل فيه بأن القطاع العام في الصين لا يشكل سوى خمس الاقتصاد الوطني بأكمله، وبالتالي فإن جمهورية الصين الشعبية لا تختلف اختلافًا جوهريًا عن البلدان الرأسمالية العادية."



أوراق سياسات في التنمية الاقتصادية

إن ما طرحه ميلانوفيتش يجد تعبيره بالكامل في كتابه **وحدها الرأسمالية, Capitalism Alone**، الذي يرسم فيه صورة ثنائية بين "الديمقراطية الليبرالية" (الرأسمالية الغربية) و "الرأسمالية السياسية" (الصين الأوتوقراطية). إن هذا الانقسام يبدو زائفاً بالنسبة لي. وهو ينشأ، بالطبع، لأن ميلانوفيتش يبدأ بفرضيته (غير المثبتة) أن نمطاً بديلاً للإنتاج والنظام الاجتماعي، أي الاشتراكية، مستبعد إلى الأبد لأنه لم تعد هناك طبقة عاملة قادرة أو مستعدة للقتال من أجلها.

كما نشرت إيزابيل ويبر Isabelle Weber ، تلميذة ميلانوفيتش، كتاباً ذائع الصيت بعنوان **كيف نجت الصين من العلاج بالصدمة. How China escaped shock therapy**. وقد كان لهذا الكتاب تأثير واسع وهام في الأوساط الأكاديمية اليسارية، كما أقرّه ميلانوفيتش. تجادل ويبر بأن الدولة حافظت على سيطرتها على "القطاعات القيادية" للاقتصاد الصيني حيث تحولت من التخطيط المباشر إلى التنظيم غير المباشر من خلال مشاركة الدولة في السوق. في الواقع، وحسب أطروحتها فإن "الصين أصبحت جزءاً من الرأسمالية العالمية دون أن تفقد السيطرة على اقتصادها المحلي".

يبدو أن ويبر تجادل بأن الصين أصبحت رأسمالية على الأقل في زمن قيادة دينغ [دينغ شياوبنغ] Deng [Xiaoping, 1904-1997] في عام 1978 وجميع النقاشات التي تلت ذلك كانت تدور حول المدى الذي يجب أن تذهب إليه الصين، أي ما إذا كان عليها الانتقال إلى "العلاج بالصدمة" أو التحركات المعتدلة نحو "المزيد من الرأسمالية". لكن موقف ويبر غامض بشأن الأساس الاقتصادي للدولة الصينية. الصين "نمت لتصبح رأسمالية عالمية" لكنها ما زالت "تحافظ على سيطرتها على القطاعات القيادية".

لقد كان غابرييلي وجبور أكثر وضوحاً بشأن طبيعة الاقتصاد والدولة الصينية. تحليلهما للصين حازق، لكن من الواضح أنه تنفيذ قوي لأطروحة ميلانوفيتش القائلة بأن الصين هي شكل من أشكال الرأسمالية، وإن كان يديرها السياسيون (؟) وليس الرأسماليون كما هو الحال في الغرب. المؤلفان ليسا حياذيان مثل ويبر. بدلاً من ذلك، فإنهما يجادلان (بشكل صحيح) بأن الصين دولة واقتصاد "ذي توجه اشتراكي"، مختلفين تماماً عن الرأسمالية، سواء أكانت ديمقراطية أو أوتوقراطية. "إن نجاح الصين الاقتصادي ليس نتيجة للرأسمالية ولكن لانتقالها إلى الاشتراكية. إنها تشكيل اقتصادي اجتماعي جديد (social economic formation-SEF) يتجاوز الرأسمالية".



أوراق سياسات في التنمية الاقتصادية

يعتقد المؤلفان أن مصطلحهم "ذو التوجه الاشتراكي" مفيد لأنه "يسهل فهمه من حيث أهميته العادية" حيث "تدعي القوى السياسية بشكل رسمي ومصادقية أنها منخرطة في عملية تهدف إلى إنشاء أو تعزيز أو تحسين وزيادة تطوير النظام الاجتماعي والاقتصادي الاشتراكي، و (ب) يمكن (أو قد يمكن) في الواقع اعتباره اشتراكياً بشكل معقول، أي أنه قد تقدم نحو الاشتراكية على الأقل في بعض الأبعاد (الإيجابية بشكل أساسي) القابلة للقياس في فضاء متعدد الاتجاهات يمثل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية الرئيسية". لذا، "ما إذا كانت الدولة تمارس (بشكل مباشر وغير مباشر) دوراً مهيمناً حاسماً في توجيه الاقتصاد الوطني أم لا ... من الواضح أنها معيار مهم (وإن لم يكن حصرياً) لقياس إلى أي مدى يمكن اعتبار اقتصاد الصين اشتراكياً". يجب أن تهيمن الدولة، ولكن يجب أيضاً أن يشارك أولئك الذين يتحكمون في الدولة "بمصادقية" في محاولة تطوير "النظام الاجتماعي والاقتصادي الاشتراكي".

يعترف المؤلفان بأن هذا "فهم أضعف بكثير" لما يعنيه نظام اقتصادي اشتراكي والذي يعتبر تقليدياً "دولة-أمة (دولة؟ - مايكل روبرتس) حيث يتم تطبيق مبدأ لكل وفقاً لعملها بشكل كامل ولا توجد أشكال للملكية الخاصة والدخول الشخصية الناتجة بدون عمل - يمكن اعتبارها اشتراكية تماماً. من الواضح أن مثل هذا الهيكل التوزيعي الاشتراكي البحث لا وجود له في أي مكان في العالم المعاصر."

يرفض المؤلفان ما يعتبرانه صياغة "قديمة" للاشتراكية ويختاران ما يعتبرانه تشكيلات اقتصادية اجتماعية جديدة. وهما يعتقدان أن هناك بالفعل "أشكال جنينية للاشتراكية - إلى جانب الرأسمالية وأنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية ... موجودة الآن في بعض البلدان النامية. وهو ما نشير إليها بثبات على أنها تشكيلات اقتصادية اجتماعية SEFS ذات التوجه الاشتراكي، وهي مبنية حول نماذج لاشتراكية-السوق متشابهة نسبياً، على الرغم من المستوى غير المتكافئ لتطور قوى الإنتاج الخاصة بكل منها."

يجادل المؤلفان بأن "الاتحاد السوفياتي ومعظم الدول الاشتراكية الأوروبية حققوا في البداية معدلات عالية من النمو الاقتصادي، لكن مسار تنميتها تلاشى في النهاية. بسبب التناقضات الداخلية والعزلة التكنولوجية والضغط الخارجي الذي لا يلين، كسر الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه في البداية المجال الحصري للقوى الرأسمالية على الاقتصاد العالمي، لكنه لم يتمكن من التغلب تماماً على تناقضاته الداخلية وانهار في النهاية." في المقابل، بينما قد تجادل بأن "الإصلاحات الموجهة نحو السوق تضمنت خطوات إلى الوراء فيما يتعلق بالطبيعة الاشتراكية الفعلية للنظام الاجتماعي والاقتصادي في الصين"، فإنها في الواقع "أدت إلى تطور غير عادي للقوى الإنتاجية وقلبت جمهورية الصين الشعبية (PRC) إلى نوع جديد من التشكيل الاقتصادي الاجتماعي SEF"



أوراق سياسات في التنمية الاقتصادية

عند هذه النقطة، يصبح مؤلفانا خجولين بعض الشيء أو مترددين حول ما سيقودهما إليه حجتهم. "قد يعني مصطلح "اشتراكية السوق" من جانبنا اعترافاً ضمنياً بأن النظام الاجتماعي الاقتصادي الصيني الحالي هو في الواقع شكل من أشكال الاشتراكية، وإن كان غير كامل. وبشكل متحفظ، فنحن (وكذلك، في معظم الحالات، قادة الحزب الشيوعي الصيني CPC أنفسهم) نفضل عدم دعم أو إنكار مثل هذا النوع من التوصيف."

ومع ذلك، فهما يرفضان تصنيف الصين على أنها رأسمالية دولة. "إن الوزن المطلق (الذي غالباً ما يتم التقليل من شأنه) للملكية العامة المباشرة وغير المباشرة لوسائل الإنتاج، وبشكل عام، عمق وتوسع سيطرة الدولة على القطاعات القيادية للاقتصاد لا يسمح لنا برؤية رأسمالية الدولة على أنها السمة المهيمنة للنظام الاجتماعي والاقتصادي للصين في الوقت الحاضر." بدلاً من ذلك، تطورت الصين كالاقتصاد موجه نحو الاشتراكية، حيث يمكن للدولة "أن تحدد في المدى القصير إلى المتوسط الحصة، ومعدل الاستثمار، والتكوين القطاعي الواسع، ومستوى وتكوين الإنفاق الاجتماعي، ومستوى الطلب الفعال. على المدى الطويل، يمكن للمخططين في اقتصادات السوق المخططة ذات التوجه الاشتراكي تحديد سرعة و (إلى حد ما) اتجاه تراكم رأس المال والابتكار والتقدم التقني، والتأثير بشكل كبير على هيكل الأسعار النسبية من خلال التدخلات الصناعية والسياسات الأخرى المنسجمة مع بعضها وسياسات التدخل الأخرى. لذلك، فإنهم ... يوجهون بوعي وحذر عملية الكشف عن قانون القيمة الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق نتائج لاحقة *ex-post* وبيئية أعلى من تلك التي كان من الممكن إنتاجها تلقائياً بمجرد اتباع إشارات أسعار السوق *market price signals*."

لذا أخيراً، حصلنا عليها [توصيف الاقتصاد]. فالصين ودول أخرى مثل فيتنام ولاوس ليست مثل الدول "الاشتراكية" التقليدية كالاتحاد السوفيتي أو كوبا أو كوريا الشمالية أو أوروبا الشرقية بعد الحرب. فقد قدمت الصين تشكياً اقتصادياً اجتماعياً جديداً يمكن تسميته "باشتراكية السوق". وهذا هو أساس النجاح الاقتصادي الهائل للصين، وليس الاقتصاد المخطط للاتحاد السوفيتي حيث توجد "أشكال قليلة من الملكية الخاصة" أو لا توجد على الإطلاق. بدلاً من ذلك، فهي [الصين] دولة ذات توجه اشتراكي مع التخطيط على المستوى الكلي، بينما تحكم الرأسمالية والسوق على المستوى الجزئي بطريقة منسجمة بشكل أساسي. هذا التكوين الاقتصادي الاجتماعي الجديد هو نموذج للمستقبل للمجتمعات التي أطاحت بالرأسمالية وهي في طريقها إلى الاشتراكية.

لدي الآن شكوك عميقة حول هذه الصيغة للاقتصادات ذات التوجه الاشتراكي. سؤالي أو نقدي الأول لمنهج غابرييلي وجبّور مبني على نظرية ماركس للقيمة. يوجد في كتابهما قسم واسع عن نظرية القيمة. في هذا القسم، يتبنى المؤلفان نظرية القيمة الخاصة بالريكاردني الجديد بييرو سرافا Piero Sraffa [1898-1983] بدلاً من نظرية ماركس. ووفقاً لهما، فإن "مهمة إنقاذ النهج



أوراق سياسات في التنمية الاقتصادية

الكلاسيكي (الذي يعادلونه بنظرية القيمة لماركس) تُركت للنظرية الكلاسيكية الحديثة، التي ابتكرها Sraffa وغيره من الاقتصاديين غير الأرثوذكس، ويرز من بينهم غارنياني *Garegnani* [Pierangelo Garegnani 2011-1930]. وكما أشار غارنياني، فإن سرافا *Sraffa* (إلى جانب انتقاده للنظرية الحدية بشكل فعال) أعاد اكتشاف النهج الكلاسيكي وحلّ بعض الصعوبات التحليلية العصبية التي فانت ريكاردو وماركس.

هل حقاً؟ من وجهة نظري، تم الدفاع عن نظرية القيمة الماركسية بشكل أفضل من قبل العديد من العلماء الماركسيين ضد كل من النظرية الكلاسيكية الجديدة وافتراسات الريكارديين الجدد من بورتكيفيتش *Von Bortkiewicz* [Ladislav von Bortkiewicz 1931-1868] و *Sraffa*، من بين آخرين - على سبيل المثال كليمان *Kliman*، موسلي *Mosley*، موراي سميث *Murray Smith* [Kliman, Moseley, Murray Smith](#). أحد خطوط الصدع الرئيسية في نظرية القيمة لدى سرافا *Sraffa* هو أنها تستبعد الوقت *time*، بينما يقدم ماركس مقارنة زمنية *temporal*. بدون إدخال الوقت، تصبح أي نظرية قيمة بلا معنى.

إليك ما يقوله المؤلفان: "مع الأخذ في الاعتبار مساهمة سرافا، يمكن النظر إلى أسعار الإنتاج نظرياً على أنها تتبع من حل نظام للمعادلات المتزامنة *simultaneous equations*، التي تُحدد بشكل مشترك صورة *photograph* للنظام الرأسمالي في لحظة معينة من الزمن (وبالتالي تجاوز، وبشكل أنيق، ضرورة افتراض عوائد قياسية ثابتة *constant returns to scale*). على هذا النحو، يمكن تفسيرها ظاهرياً على أنها قيود منطقية جوهرية ضرورية لعمل النظام، بدلاً من كونها أمور اقتصادية يمكن ملاحظتها تجريبياً." لذا تصبح نظرية القيمة عند ماركس مجرد صورة في لحظة معينة من الزمن، مجموعة من المعادلات بدلاً من كونها حقيقية أو قابلة للملاحظة تجريبياً. بدلاً من نهج ماركس الزمني، يقبل المؤلفان أخطاء منتقديه المتزامنة.

يدرك المؤلفان أن "ما يسمى بالنظرية السرافية *Sraffian* الأساسية - إذا وفقط إذا تم حرمان العمال من جميع السلع التي ينتجونها سيكون معدل الربح إيجابياً - لا تتطلب في حد ذاتها نظرية عمل للقيمة (! - MR). يرفض المؤلفان بدورهما نهج العديد من الاقتصاديين الماركسيين الذي يمكن أن يُظهر العلاقة المنطقية (والتجريبية) بين إجمالي القيم الإجمالية *aggregate total values* وإجمالي الأسعار *total prices* في الإنتاج. بقبولهما نقد سرافا *Sraffa*، استنتجا أن "كلا من المساواة في الإجماليات لا تتطلب أي نظرية عمل ذات قيمة لتكون صالحة، وتتوافق مع تفسير محايد وضعيف لقانون القيمة LV".



أوراق سياسات في التنمية الاقتصادية

وما هو هذا التفسير الضعيف؟ حسنًا، يمكننا التخلي عن بديهية axiom ماركس عن المساواة في الإجماليات و "دعم التفسير غير الصنمي non-fetishist" لقانون القيمة (وبالتالي القائم على العمل) ... من خلال نهج المعادلات المتزامنة، دون التكرار لمبدأ الحفاظ على القيمة. وهكذا فإن العلاقة بين قيم العمل والأسعار في نمط الإنتاج الرأسمالي قد قطعت ولم تعد ربحية رأس المال تتحدد في نهاية المطاف من خلال إنشاء وتملك فائض القيمة: "نعتقد أن علماء الاجتماع لا ينبغي أن يظلوا مركزين بشكل غير ملائم على النماذج الرسمية [التجريدية]" المتمحورة على توحيد معدل الربح عبر الصناعات."

يبدو المؤلفان صريحين في وجهة نظرهما: "تميل التطورات الأخيرة إلى تأكيد رؤية سرافا الأساسية: يتم تحديد أسعار الإنتاج ومعدل الربح في وقت واحد. وبالتالي، فإن صيغة ماركس الشهيرة لتعريف وحساب متوسط معدل الأرباح ليست صحيحة بشكل عام." من الواضح أن المؤلفين لم يستوعبا ثروة العمل الذي قام به العلماء الماركسيون لإظهار الصلاحية التجريبية لنظرية القيمة لماركس وقانون الربحية - قراء هذه المدونة يدركون ذلك جيدًا. (انظر العالم في أزمة والكساد الطويل [World in Crisis The Long Depression and](#))

بدلاً من ذلك، يقبل المؤلفان نقد الريكارديين الجدد بأن ماركس فشل في إظهار العلاقة (أو عدم وجودها) بين القيم والأسعار. فهم يقولون: "من المعروف جيدًا أن ماركس نفسه أدرك أن درجة اكتمال نظامه لم تكن مرضية تمامًا، ولهذا السبب فإنه، خلال حياته، لم ينشر المواد الواردة في ما أصبح فيما بعد المجلد الثاني و المجلد الثالث من رأس المال. فقد تم تنفيذ هذه المهمة في وقت لاحق من قبل إنجلترا، بعد سنوات عديدة من الاطلاع الجاد على ملاحظات ماركس المكتوبة بخط اليد." حسنًا، قد يكون معروفًا جيدًا للمؤلفين أن ماركس كان مخطئًا، لكن الأعمال اللاحقة للمؤلفين الماركسيين دحضت وجهة النظر هذه ودحضت علاوة على ذلك الاتهام القائل بأن إنجلترا كان مخطئًا [rebutted the charge that Engels was at fault](#) في نشر أخطاء ماركس في المجلدين 2 و 3 من رأس المال.

لنعد إلى سرافا. "كان سرافا حريصًا جدًا على أن يكون العمل، في الإنتاج الرأسمالي، على قدم المساواة مع الخيول المستخدمة لحمل المواد packhorses (بأجور كفاف مماثلة للتين). لذلك، لا يوجد هناك شيء خاص ينقله العمل إلى قيمة السلع ... بعد كل شيء، هذا وفاء لفكرة ماركس القائلة بأن العمل في الرأسمالية هو سلعة، يتم إنتاجها وتشغيلها وصيانتها والتخلص منها وإعادة إنتاجها مثل أي مدخلات أخرى. ... أكمل سرافا بشكل مستقل حلاً كان ماركس قريبًا جدًا منه." لكن ماركس لم يكن قريبًا جدًا من هذا "الحل" لأنه رفضه لصالح نظرية القيمة القائمة على العمل



أوراق سياسات في التنمية الاقتصادية

المجرد abstract labour ووقت العمل الضروري اجتماعيًا. لم يكن ماركس ليقبل أطروحة سرافا "إنتاج السلع عن طريق السلع" (وليس العمل). بيت الفصيد من نظرية القيمة لماركس هو أن العمل ليس مجرد سلعة مثل أي سلعة أخرى؛ إنه أمر خاص لأن العمل فقط هو الذي يخلق القيمة. السلع (مثل خيول الأحمال) لا تخلق قيمة جديدة. إن إنشاء قيمة جديدة يتم فقط عندما يتم تشغيل الخيول بواسطة اليد العاملة البشرية. إن الخيول بهذا المعنى هي نفسها الآلات: الآلات لا تخلق قيمة دون أن يتحكم بها العمل البشري (أترك قصة الروبوتات ليوم آخر [the story of robots](#)).

إن قبول المؤلفين بوجهة نظر سرافا أمر مخيب للأمل. لكن لماذا كل هذا مهم وما علاقته بالصين كدولة اشتراكية؟ حسنًا، يشرح المؤلفان سبب رغبتهما في نظرية القيمة لسرافا ورفضهما لنظرية ماركس. ذلك لأن "وجود الفائض في حد ذاته لا يثبت وجود أو عدم وجود الاستغلال الطبقي، ولا يسمح بتحديد درجة العدالة والإنصاف بدقة في مجتمع معين." بعبارة أخرى، يمكننا إزالة التمييز الأساسي بين فائض القيمة لماركس في ظل الرأسمالية واستبدالها بفائض ناتج عن إنتاج "السلع"، وليس القيمة. وكما يقول المؤلفان: "في رأينا، مهما كان تفسير هذه القضية، فإن قانون القيمة بمعناه الضعيف (تأكيد-مايكل روبرتس) ينطبق على كل من الرأسمالية والاشتراكية." وفقًا للمؤلفين، ما إذا كان هناك فائض في القيمة ناتج عن استغلال العمل وتم الاستيلاء عليه من قبل رؤوس الأموال الخاصة لم يعد هو الفرق الرئيسي بين نمط الإنتاج الرأسمالي والاشتراكية. ما يهم هو الفائض (وليس فائض القيمة) وكيف يتم التحكم فيه. وبالتالي، يمكن التوفيق بين الأنماط الرأسمالية والاشتراكية في الانتقال إلى الاشتراكية. هذا التفسير لقانون القيمة في ظل الرأسمالية يمكنهما من الادعاء بأنه لا يوجد تناقض بين تخطيط الدولة واقتصاد السوق لأن كلا الأسلوبين يمكن أن يعمل في وئام لتعزيز الفائض. أو كما جاء في قول دينغ الشهير، "لا يهم ما إذا كانت القطعة سوداء أو بيضاء، طالما أنها تصطاد الفئران."

من وجهة نظري، لا يتعارض هذا النهج مع النظرية الاقتصادية الماركسية فحسب، بل يتعارض أيضًا مع الواقع من خلال إنكار التناقض الأساسي وغير القابل للتوفيق بين نمط الإنتاج الرأسمالي من أجل ربح رأس المال ونظام إنتاج تعاوني مخطط مملوك اجتماعيًا للإنتاج للحاجة الاجتماعية، أي الاشتراكية.

يفودنا هذا إلى طبيعة الاقتصادات الانتقالية حيث تمت الإطاحة بالطبقة الرأسمالية وفقدت سلطة الدولة. أوضح ماركس أساس طبيعة هذه الاقتصادات الانتقالية [Marx spelt out the basis of the nature of these transitional economies](#). هناك مرحلتان في الطريق إلى

الشيوعية. مع وصول الطبقة العاملة إلى السلطة، فإن المرحلة الأولى تتطلب رفع إنتاجية العمل إلى الحد الذي يتم فيه تلبية الحاجات الاجتماعية عن طريق الإنتاج المباشر والإلغاء التدريجي للإنتاج السلعي للسوق. في المرحلة الثانية الأعلى، يكون الإنتاج مرتفعًا ووفيرًا بدرجة كافية



أوراق سياسات في التنمية الاقتصادية

بحيث ينتج كل فرد وفقاً لقدرته أو قدرتها ويتلقى وفقاً لحاجاته. النقطة المهمة هي أنه في كلتا المرحلتين ينتهي الإنتاج السلعي لأنه يتعارض مع الإنتاج من أجل الحاجة الاجتماعية.

يرفض المؤلفان وجهة نظر ماركس وإنجلز ولينين في هذا الشأن. بالنسبة لهما، فقد أخطأ ماركس: "من وجهة نظرنا (وهو بالطبع نتاج الاستفادة من الإدراك المتأخر، لتحليل أكثر من قرن من الخبرة التاريخية) كان هذا خطأ، ربما يتعلق بتكوين ماركس كمثالي هيغلي شاب. وبسبب التوتر بين ماركس عالم الاجتماع وماركس المناضل السياسي." على ما يبدو، كان ماركس بحاجة إلى أن يكون مناضلاً رومانسياً أقل وعالمياً سياسياً أكثر، وبعد ذلك كان سيتخلى عن فكرته عن الاشتراكية بدون إنتاج سلعي! إن أولئك الذين يتبنون وجهة نظر ماركس (مثل إنجلز ولينين) جامدون: "إن معظم الجهود التي تهدف إلى تحديد السمات الرئيسية للاشتراكية قد استندت ضمناً إلى نفي ديالكتيكي مجرد نسبياً للرأسمالية، بينما رفض تحليل تجارب الاشتراكية الحقيقية - بكل أخطائها وفضاعاتها (في بعض الأحيان) - بشكل صارخ للغاية باعتبارها انحرافات قاتلة وغادرة عما كان ينبغي أن يكون المسار الصحيح." لكن من المؤكد أن "أخطاء" و "فضاعات" النظام الستاليني في الاتحاد السوفيتي أو في كوريا الشمالية وأوروبا الشرقية يجب أن يُنظر إليها على أنها انحرافات "قاتلة وغادرة" عن طريق الاشتراكية؟ لا؟

في هذه المرحلة أود أن أذكر القراء بما قاله تشي غيفارا بالضبط [Che Guevara said exactly](#) حول مسألة إنتاج السلع في ظل الاشتراكية أو ما يسميه المؤلفان "اشتراكية السوق". في عام 1921، أُجبر لينين على إدخال السياسة الاقتصادية الجديدة (نيب) (NEP)، التي سمحت بوجود قطاع رأسمالي في الاتحاد السوفيتي. اعتبر لينين هذا ضرورياً، لكنه خطوة إلى الوراء عن الانتقال إلى الاشتراكية. جادل تشي غيفارا بأن لينين كان سيعكس السياسة الاقتصادية الجديدة لو عاش لفترة أطول. ومع ذلك، فإن أتباع لينين "لم يروا الخطر وظلت بمثابة حصان طروادة العظيم للاشتراكية"، وفقاً لغيفارا. ونتيجة لذلك، أصبحت البنية الفوقية الرأسمالية راسخة، مما أثر على علاقات الإنتاج وخلق "نظاماً هجيناً للاشتراكية يضم عناصر رأسمالية" أدى لا محالة إلى صراعات وتناقضات تم حلها بشكل متزايد لصالح البنية الفوقية. باختصار، كانت الرأسمالية تعود إلى الكتلة السوفيتية.

وعندما ننظر إلى تجربة الاتحاد السوفيتي، كان الاقتصادي البلشفي [يفغيني] بريوبرازينسكي Preobrazhensky [1886-1937] هو الذي أشار إلى أن الاتحاد السوفيتي كان اقتصاداً انتقالياً يحتوي على قوتين متعارضتين، ولا يعمل بطريقة متناغمة ومتكاملة كما يدعي المؤلفان في التشكيل الاقتصادي الاجتماعي الجديد "لاشتراكية السوق" في الصين. لا يرد ذكر في الكتاب تأكيد بريوبرازينسكي على التناقض بين قانون القيمة والتخطيط للتراكم الاشتراكي البدائي [الأولي] [primitive socialist accumulation](#). بالنسبة إلى المؤلفين، من المفترض أن



أوراق سياسات في التنمية الاقتصادية

تشى غيفارا وپريوبرازينسكي قد اتخذا "نفيًا دياكتيكيًا مجردًا للرأسمالية" وتجاهلا التجربة التاريخية - على الرغم من وجودهما في ذلك الوقت. من المؤكد أن التجربة التاريخية للاتحاد السوفييتي هي التي كشفت في نهاية المطاف عن أن قانون القيمة لا يمكن أن يعمل في انسجام مع الملكية العامة وآلية التخطيط، وفي النهاية كان هناك الارتداد للرأسمالية.

ثم هناك ديمقراطية العمال. لقد أوضح ماركس وإنجلز أنه حتى قبل أن نصل إلى الاشتراكية، في ظل دكتاتورية البروليتاريا (حيث يفقد الرأسماليون سلطة الدولة لصالح الطبقة العاملة)، يجب الحفاظ على مبادئ واضحة للديمقراطية العمالية من أجل الانتقال إلى الاشتراكية: حق إقالة جميع ممثلي العمال وفرض قيود صارمة على مستويات أجورهم. تذكر أن هذا كان حتى قبل أن يبدأ الاقتصاد في الوصول إلى المرحلة الأدنى من الشيوعية (أو الاشتراكية، كما أسماها لينين).

لا ينطبق أي من مبادئ الديمقراطية العمالية هذه في الصين حيث يحكم الحزب الشيوعي الصيني دون مساءلة إلا على نفسه. في الواقع، إن التفاوت في الدخل والثروة في الصين مرتفع للغاية، إن لم يكن مرتفعًا تمامًا كما هو الحال في الاقتصادات الطرفية الأخرى مثل البرازيل أو روسيا أو جنوب إفريقيا؛ أو في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. [But these inequalities are not just between rural and urban households, but also between average Chinese households and the fast-multiplying numbers of billionaires.](#) لكن هذه التفاوتات ليست فقط بين الأسر الريفية والحضرية، ولكن أيضًا بين الأسر الصينية المتوسطة والأعداد التي تتضاعف بسرعة من المليارديرات. كيف يمكن أن يكون الاقتصاد الذي يُفترض أن ينتقل إلى الاشتراكية (ناهيك عن تحقيق شيء من "المرحلة الأولى" من الاشتراكية) متوافقًا مع المليارديرات والمضاربة المالية على نطاق واسع؟

أحد الأمثلة على التناقضات الموجودة في الصين هو الإسكان والعقارات. بدلاً من بناء الدولة للمنازل للإيجار للمدن سريعة التوسع، اختار الحزب الشيوعي الصيني لأكثر من 30 عامًا مطوِّرين من القطاع الخاص لبناء منازل للبيع، بتمويل من إصدار ضخّم للديون - وهو نهج رأسمالي تمامًا لحاجات الإسكان الأساسية. لقد عادت هذه السياسات لتكشف عن مساوئها مع كارثة ديون مجموعة أفيرغراند Evergrande وأزمة العقارات [Evergrande debt disaster and a real estate crisis](#). يريد الحزب الشيوعي الصيني الآن السيطرة على "التوسع غير المنضبط لرأس المال" والانتقال إلى إجراءات "الرخاء المشترك" 'common prosperity'، لكنه يواجه معارضة كبيرة بين الدوائر المالية والعناصر المؤيدة للرأسمالية.



أوراق سياسات في التنمية الاقتصادية

يوضح المؤلفان كيف كان الاقتصاد والتخطيط الكلي الذي تقوده الدولة في الصين عاملاً أساسياً في نجاحها الاقتصادي والاجتماعي الهائل، وهو مفقود تماماً في الاقتصادات الرأسمالية، سواء كانت متقدمة أو "ناشئة" - فقط قارن الصين بالهند.



44

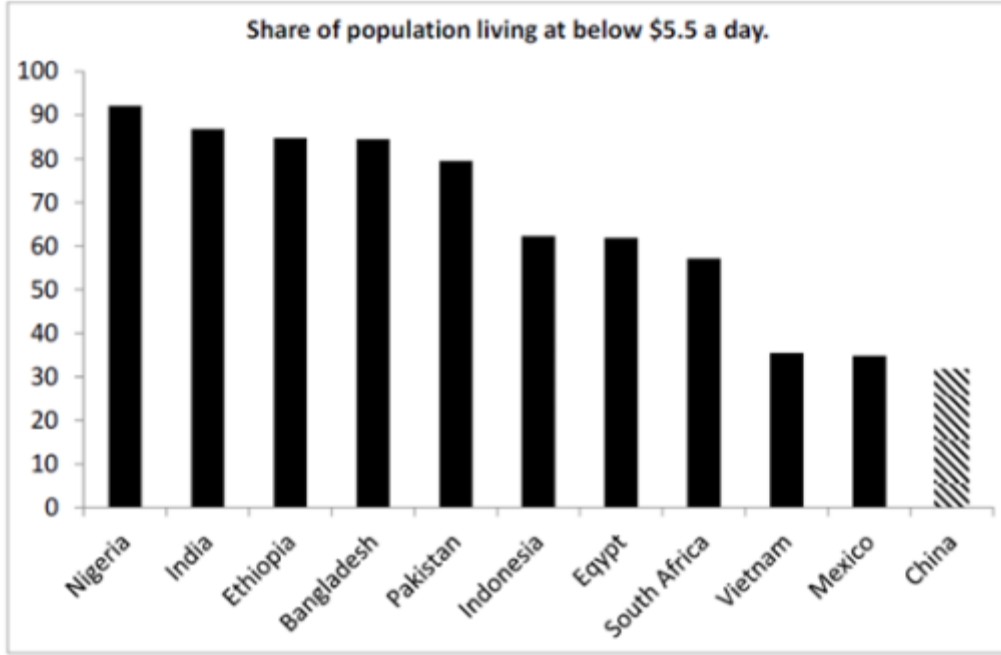
كما يوضح غابرييل وجبور، في الصين، "يمكن للدولة أن تحدد حصة الفائض على مستوى الاقتصاد الكلي والاستحواذ على جزء مهم من هذا الأخير ليس فقط عن طريق السياسات المالية العادية ولكن أيضاً بموجب حقوق ملكية الدولة على المستوى الصناعي ورأس المال المالي." (ص 40). وقد طورا أيضاً وجهة نظر جديدة لآلية التخطيط هذه: "اقتصاد الإسقاط الجديد" 'new projectment economy'، حيث يكون التخطيط لمشاريع محددة، سواء في الداخل أو في الخارج. "لقد اخترنا مصطلح الإسقاط شبه المتقادم (للإشارة بشكل شامل إلى استخدام كل من الخطط والمشاريع كأدوات لتوجيه الاقتصاد نحو مسار تنمية مدروس بشكل عقلائي)". نتيجة لذلك، فإن نجاح الصين لا مثيل له: لم يكن هناك ركود منتظم ومتكرر كما هو الحال في الاقتصادات الرأسمالية، وتم إخراج أكثر من 850 مليون صيني من الفقر الرسمي خلال جيل كامل.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في التنمية الاقتصادية



49

50 Source: World Bank

لكن بقدر ما أستطيع أن أرى، تجاهل غابرييل وجبور كل التناقضات المتزايدة في قصة التحول الصيني. لا يزال "حصان طروادة" لقطاع رأسمالي كبير والحزب الشيوعي الصيني غير الخاضع للمساءلة داخل الاقتصاد الصيني ذي التوجه الاشتراكي يمثلان تهديدًا خطيرًا لأي انتقال إلى الاشتراكية. في الواقع، لا يزال هناك خطر كبير من عودة الرأسمالية مع استمرار ضغط التطويق الإمبريالي للدولة الصينية على مدى العقد المقبل ومع قيام العناصر المؤيدة للرأسمالية في الحزب الشيوعي الصيني بإثارة قضية "فتح" الاقتصاد للرأسمالية.

لا يرى المؤلفان مثل هذا الخطر أو لأنهما طورا وجهة نظرة لـ "اشتراكية السوق" في الصين باعتبارها الطريقة الجديدة المتناغمة للمضي قدمًا نحو الاشتراكية. لكنهما بذلك رفضا نظرية القيمة لماركس وجادلان بأن وجهة نظر ماركس للانتقال إلى الاشتراكية هي "نفي ديالكتيكي مجرد للرأسمالية". إنهما يتجاهلان التفاوتات الخطيرة في الصين والتطور الخطير لرأس المال المضارب. ولا يعتبران الديمقراطية العمالية (كما حددها ماركس وإنجلز ولينين) قاعدة ضرورية للانتقال إلى الاشتراكية. ■



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في التنمية الاقتصادية

(*) مايكل روبرتس : اقتصادي عمل في المركز المالي لمدينة لندن لأكثر من ثلاثين سنة. له مدونة تحمل اسمه: Michael Roberts Blog وهذا هو الرابط للمدونة: نشر مايكل روبرتس مقالته في مدونته بتاريخ 16 حزيران 2022

<https://thenextrecession.wordpress.com/2022/06/16/socialist-economic-development-a-review/>

(**) مصباح كمال، كاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر والترجمة محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 22 حزيران 2022

<http://iraqieconomists.net/ar/>